

## التنظيم السياسي والقرية المصرية ..

### مجموعة ملاحظات !

الصورة التي يعيشها الريف المصرى الان خلال عملية اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى جذيرة بالنسجبل لانها صورة فريدة ويتوجب من البداية ان ينتبه المسئولون فى التنظيم السياسى الى ما يمكن ان تصنعه الملايسات من تاثير سلبى على الهدف المرجو من عملية اعادة البناء .

وبداية فان ساحة القرية المصرية تعيش حاليا هصاد سنين طويلة من الصراع الساخن يشقيه الإجماعى والسياسى . وهو صراع يشتد ويسخن ويصعد فوق السطح دائما مع كل عطية انتخابية تجرى فى القرية وعلى اى مستوى ابتداء من الانتخابات التعاونية ومرورا بمجالس ادارات مراكز الشباب وانتهاء بانتخابات التنظيم السياسى .

ولقد برز اثر ذلك الصراع بوضوح خلال عملية اعادة قيد العضوية فى الاتحاد الاشتراكى الى حد يمكن القول معه انها تمت فى اغلب الاحيان بأسلوب يضمن قيد الانصار والمؤيدين والمغل قيد التكتيرين وكان الدافع وراء ذلك هو حرص بعض الامناء والامناء المساعدين على قيد الذين يضمنون اصواتهم تحسبا للانتخابات الحالية . بل اننى لا اناجوز الحقيقة اذا قلت ان هناك قرى كثيرة شسهدت خصومات ما بين الأمين والأمين المساعد وانعكس الخصام على عملية اعادة القيد حيث قام كل منهما بقيد عضوية من يؤيده فقط وللتدليل على ذلك فان قرية « الجبيزة » فى مركز السنطة بمحافظة الغربية - مثلا - عاشت هذه المأساة ، وترتب عليها هبوط عدد اعضائها فى الاتحاد الاشتراكى من ١٦٠٠ عضو الى ٥٧ عضوا ، ومن غير المعقول ان تكون قرية قوامها من الصلاحيين المستفيدين حقيقة من الثورة والتحالف وبجهم اهلها عن المشاركة فى التنظيم فى وقت ارتفعت فيه نسبة العضوية على مستوى الجمهورية كلها الا اذا كان وراء ذلك الانخفاض فى حجم العضوية فاعل متميد .



وجوهر صفة العضوية ذاتها يسلب أهل القرية أهم حق كنهه التنظيم السياسي لهم وهو ضمان نسبة ٥٠٪ على الأقل من نسبة التمثيل السياسي على كافة المستويات لأن مدرسى المرحلة الابتدائية ومعاونى الزراعة ويمثل جهاز السلطة الإدارية كلهم في عرف التفسير الراهن ليسوا من الفئات ومن ثم فإنهم عمال يحظون بامتياز الـ ٥٠٪ ، وإذا عرضنا مدى قوة ونفوذ وتأثير هذه العناصر أدركنا مدى ما يمكن أن يلحق بهدف ضمان التمثيل الصحيح للمسال والفلاحين الحقيقيين .

لغة قضية أخرى تطرح نفسها في ساحة السريف وهي تتعلق أساسا بالمناخ الذي يمكن أن تسير فيه عملية الانتخابات ذاتها . وهي عملية تختلف بالطبع عن انتخابات المدينة وانتخابات التجمعات العمالية . ذلك أنه مع ارتفاع نسبة الأمية بين الفلاحين ظهرت اساليب كثيرة جعلت من عملية الانتخاب شكلا بغير مضمون بينها أساسا ظاهرة « الملتصق والقوائم » التي يسلمها المرشحون للتأخيين قبل دخول اللجنة مع أن المفروض قانونا ولضمان سلامة الانتخابات أن يرفض رئيس اللجنة قبول هذه القوائم وأن يتولى قراءة أسماء المرشحين أمام كل ناخب أمي ويسمع رايه فيهم واحدا واحدا وهذا بالطبع هو السبيل الوحيد والأفضل إذا كنا نبغى تحقيق نتائج ايجابية معبرة تعبيرا صحيحا عن القاعدة الريفية .

وفي إطار الضمانات الضرورية لسلامة العملية الانتخابية في الريف فإن أحدا لا يعترض على قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي خصم عضوية اعضاء مجلس الشعب للمؤتمر الترمي العام دون انتخاب ولكن أحدا لا يستطيع ان يففل الدور الذي يمكن ان يقوم به بعض هؤلاء الاعضاء « وأكرر بعضهم » مستغلا ماله من شعبية ونفوذ في التأثير على عمليات التصعيد للمستويات الاعلى وصولا للمؤتمر القومي وضمانا للأصوات ساعة انتخابات اللجنة المركزية .

مرسى عطا الله

